Journal of Scientific Research in Arts
ISSN 2356-8321 (Print)
ISSN 2356-833X (Online)
https://jssa.journals.ekb.eg/?lang=en

ender marginalization of women with disabilities and its impact on development: an anthropological vision: an anthropological vision

Hadeer Mohamed Mahmoud
Department of Anthropology, Faculty of Arts, Alexandria University, Alexandria, Egypt
hadeer.m.aldaghar@gmail.com

Article History
Received: 19May 2024, Revised: 6 June 2024
Accepted: 6 June 2024, Published: 10 June 2024
DOI: 10.21608/jssa.2024.290987.1641

https://jssa.journals.ekb.eg/article254698.html

Volume 25 Issue 4 (2024) Pp174-202

Abstract:

The twenty-first century witnessed a clear interest in disability issues, women with disabilities in particular because of their direct impacts on the country's endeavors towards sustainable development Since women have an effective role in development processes, this study came in an attempt to research in-depth the issues of women with disabilities, especially the issue of marginalization based on gender, as women with disabilities are exposed to the marginalization that women without disabilities suffer from, in addition to other forms of Particularly marginalization includes, but is not limited to, deprivation of educational opportunities and to obtain work and integration into community activities, primarily because she is female and secondly because she has a disability.

This study aims to shed light on the mechanisms of marginalization and their social, economic and political repercussions on the structural role of women with disabilities and identify the forms of discrimination and marginalization they face and the impact of this on development processes. The study was descriptive and analytical and relied on the gender approach in description and analysis, feminist theory and cognitive theory. The field study was applied based on case studies and concluded with several results, including that there are social and cultural factors responsible for marginalizing women with disabilities, and ignoring their needs in development policies and programmes.would disrupt the development process and its sustainability. The study also concluded that paying attention to the intersection of gender and disability in developing development strategies would bridge the gaps in services, and social disparities.

***Keywords*: marginalization, development, gender, disabled women**

التهميش الجندري للمرأة ذات الإعاقة وتأثيره في التنمية: رؤية أنثروبولوجية

د/ هدير محمد محمود عبد الحافظ

مدرس ـ قسم الأنثروبولوجيا ـ كلية الآداب ـ جامعة الأسكندرية

hadeer.m.aldaghar@gmail.com

المستخلص:

شهد القرن الحادي والعشرين اهتمامًا واضحًا بقضايا الإعاقة عامة وقضايا المرأة ذات الإعاقة خاصة لما لها من تأثيرات مباشرة في مساعي الدولة نحو التنمية المستدامة.ولما كانت المرأة تمثل نصف المجتمع ولها دور فعال في عمليات التنمية، جاءت هذه الدراسة في محاولة للبحث المتعمق في قضايا المرأة ذات الإعاقة ولاسيما قضية التهميش على أساس الجندر إذ تتعرض المرأة ذات الإعاقة للتهميش الذي تعاني منه فئة النساء من غير ذوات الإعاقة بالإضافة إلى أشكال خاصة من التهميش يتمثل على سبيل المثال لا الحصر في الحرمان من فرص التعليم الجيد ومحدودية فرص الحصول على عمل والاندماج في المناشط المجتمعية وذلك لكونها أنثى أولًا ولكونها ذات إعاقة ثانيًا.

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على آليات التهميش المتعددة وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على الدور البنائي للمرأة ذات الإعاقة وتحديد أشكال التمييز والتهميش التي تواجهها وأثر ذلك في عمليات التنمية. والدراسة وصفية تحليلية اعتمدت على المدخل الجندري في الوصف والتحليل والنظرية النسوية والنظرية الإدراكية المعرفية.وطبقت الدراسة الميدانية اعتمادًا على دراسة الحالة والمقابلات وانتهت إلى عدة نتائج من بينها أن هناك عوامل اجتماعية و ثقافية مسئولةعن تهميش المرأة ذات الإعاقة وأن تجاهل احتياجاتها في السياسات والبرامج التنموية والخدمية من شأنه تعطيل مسيرة التنمية واستدامتها، كما توصلت الدراسة إلى أن الانتباه إلى تقاطع الجندر مع الإعاقة في وضع الاستراتيجيات التنموية من شأنه سد الفجوات في الخدمات والدعم والتفاوتات الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية : التهميش، التنمية، الجندر، المرأة ذات الإعاقة.

مقدمة

يعد التهميش الجندري للمرأة ذات الإعاقة أحد أشكال الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، ولا شك أن الإعاقة من العوامل الأساسية لهذا التهميش وعندما ترتبط بنوع الجنس فإنها تساعد على مزيد من الإقصاء والتهميش للنساء والفتيات ذوات الإعاقة وذلك لكونهن نساء في المقام الأول، ولكونهن ذوات إعاقة في المقام الثاني.

وتواجه النساء ذات الإعاقة العديد من التحديات التي تحول دون تمكينهم في المجتمع وتقصيهم من الانخراط فيه وتقف عائقًا أمام مساهماتهن الفاعلة في التنمية لضمان الاستدامة فكان لا بد من البحث في القضايا المتعلقة بهن والوقوف على حقيقة التميز الذي يثقل كاهلهن خاصة وأن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين والمواثيق الوطنية تؤكد على عدم التمييز، وجاءت الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتأكيد أهمية حقوق هذه الفئة التي تمثل جزء لا يتجزأ من المجتمع لكنه الأكثر عرضة للتهميش والعنف.

أولًا: أهمية الموضوع ومبررات اختياره

تعد الأبحاث العلمية أحد أهم ركائز التقدم البشري، وتسهم بشكل مباشر في التعرف على القضايا المجتمعية التي تؤثر في أساليب الحياة، ولطالما نالت قضايا الإعاقة اهتمامًا كبيرًا على مستوى الأبحاث الطبية إلا أن البعد الاجتماعي من الأهمية بمكان للغوص في عمق الثقافة والتكوين المعرفي المرتبط بقضايا الإعاقة.

وتشكل دراسة قضايا المرأة ذات الإعاقة في إطار علم الأنثروبولوجيا جانبًا محوريًّا هامًّا من جوانب التفكير الحديث في التنوع البشري والثقافي ،وتجيء هذه الدراسة كمحاولة لبحث القضايا الناجمة عن تقاطع الجندر مع الإعاقة فيما يخص المرأة ولا سيما قضية التهميش الجندري للمرأة ذات الإعاقة ودراسة التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تواجهها ومدى تأثيرها في الدور البنائي للمرأة ذات الإعاقة في التنمية والمشاركة في المناشط المجتمعية المختلفة. إذ تعاني المرأة ذات الإعاقة مثلها مثل المرأة من غير ذات الإعاقة من التهميش والإقصاء وحصر الأدوار المناطة بها على أساس الجندر، بالإضافة إلى أشكال خاصة للتهميش بسبب إعاقتها مما يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية.

ووجدت الباحثة أن هناك قلة في الأبحاث المتعلقة بقضايا الإعاقة من منظور جندري فآثرت دراسة هذا الموضوع من خلال المدخل الجندري تماشيًا مع الأهداف الاستراتيجية لرؤية مصر ٢٠٣٠ التي تسعى إلى تقليص الفجوة الجندرية وإدماج النساء وتقليل التفاوتات بين الفئات الإجتماعية وبخاصة الفئات الأكثر احتياجًا للدعم والرعاية ومنها فئة المرأة ذات الإعاقة.

ثانيًا:أهداف الدراسة

١. تحديد أشكال التمييز والتهميش التي تواجهها المرأة ذات الإعاقة في المجتمع المصري.

٢. اختبار مدى ملائمة سياسات الجندر في إدماج المرأة ذات الإعاقة بشكل فعال في عمليات التنمية.

٣. فحص مؤشرات تمكين المرأة ذات الإعاقة اجتماعيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا من خلال تجاربهن الواقعية.

٤. الكشف عن الإسهام الفعلي الذي تقدمه الدراسات الأنثروبولوجية في توجيه صانعي الاستراتيجيات التنموية لتخصيص رؤى واقعية لدمج المرأة ذات الإعاقة في المناشط المجتمعية وعمليات التنمية.

ثالثًا:تساؤلات الدراسة

أثارت الدراسة بعض التساؤلات المتعلقة بالقضايا الآتية:

١. ماهية العوامل الاجتماعية والثقافية التي تساهم بشكل مباشر في التهميش الجندري للمرأة ذات الإعاقة.
٢. الإسهام الذي تقدمه السياسات الجندرية للحد من تهميش المرأة المعاقة والتمييز ضدها.
٣. تأثير التهميش الجندري للمرأة ذات الإعاقة في التنمية.
٤. مؤشرات التهميش الجندري للمرأة ذات الإعاقة.
٥. التحديات التي تواجه جهود الدولة ومنظمات المجتمع المدني لتمكين المرأة ذات الإعاقة.

رابعًا:الإطار النظري للدراسة

١- الإطار النظري

أ-النظرية النسوية Feminist Theory

هي مجموعة الكتابات التي تحاول شرح وتحليل ظروف حياة النساء، وتمثل قضية التباين الجندري جذور الفكر النسوي إذ يعتمد موضوعها الرئيسي على مصطلحات مثل عدم المساواة Inequality، سيطرة الرجال Men domination، والخضوع Submission فتعنى بالقضايا المرتبطة بالرجل والقضايا المرتبطة بالمرأة. (Wendy k., 2005)

وتعالج النظرية النسوية موضوعات عديدة في مناقشتها للإعاقة، وهناك ثلاثة أطر نظرية تندرج تحتها العديد من النظريات النسوية التي يمكن من خلالها مناقشة الإعاقة وفهم الدلالات الثقافية المتعلقة بها وهي النظرية النسوية الإصلاحية، النظرية النسوية المقاومة والنظرية النسوية المتمردة.

ب-النظرية المعرفية الإدراكية Cognitive Theory

يركز هذا الاتجاه في الأنثروبولوجيا على الجوانب العقلية والمعرفية في الثقافة كما يفهمها أعضاء المجتمع نفسه، وهو مجموعة من المعاني والتصنيفات اللغوية التي تساعد على فهم الطرق والوسائل التي تستخدمها الشعوب لفهم تجاربهم وبذلك فإن الاتجاه الإدراكي يصف الثقافة على أنها تخطيط للفعل وليس الفعل نفسه.(مصطفى، ٢٠٠٧، ص٩٧)

ومن خلال هذه النظرية تستطيع الباحثة التغلغل في عمق الثقافة والتكوين المعرفي وفهم الواقع الاجتماعي والثقافي لقضية التهميش الجندري للمرأة ذات الإعاقة وفهم الدلالات الثقافية المتعلقة بطبيعة العلاقة بين طرفي المجتمع من الرجال والنساء وفحص النظرة المجتمعية ونظرة المرأة ذات الإعاقة نفسها لأهمية دورها في المجتمع.

٢-الدراسات السابقة

أ- الدراسات الأجنبية:

١. دراسة Saikal Ghosh, Lahari Chakraborty, Kaushik Basu بعنوان «دراسة التمييز المتعدد الجوانب ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة في الفرص التعليمية في الهند»(٢٠٢٢).وهدفت الدراسة إلى فهم أفضل لعملية التهميش والإقصاء المتبادلة بسبب النوع الاجتماعي والخصائص المرتبطة بالإعاقة مما يسمح لنا بالاعتراف بالهويات المتعددة للفرد في الجوانب الاجتماعية والسياسية والتي تخلق له هوية فريدة وتقدم له إما امتيازات أو تمييز. وتوصلت هذه الدراسة تجريبيًّا إلى أن كون الفرد امرأة يشكل صعوبات إضافية للأشخاص ذوي الإعاقة في الفرص التعليمية والتحصيل. وأن التحديات التي تواجهها النساء ذوات الإعاقة متعددة الأوجه فالمرأة ذات الإعاقة تقع ضحية لممارسات اجتماعية وسياسية عديدة في المجتمع الهندي (Gosh, 2022).

٢. دراسة Rajni عام ٢٠٢٠م المعنونة بـ "Gender and disability: Dual Marginalization"(٢٠٢٠).وهدفت الدراسة إلى استكشاف وفهم التجارب الحياتية للأشخاص ذوي الإعاقة وكفاحهم من أجل التعليم من خلال عدسة النموذج الاجتماعي للإعاقة، كما هدفت الدراسة إلى تحديد القضايا والمخاوف والتحديات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب هوياتهم المهمشة بشكل مضاعف مثل فئة النساء اللاتي يعتمد تهميشهن على الإعاقة مرة، وعلى النوع مرة أخرى. وأشارت نتائج الدراسة إلى ضرورة تعزيز الوصول إلى جودة المشاركة في المؤسسات التعليمية (Rajni, 2020).

٣. دراسة Stefanie Ziegler بعنوان "Gender and disability: in international development cooperation (٢٠١٤).وهي دراسة نظرية تهدف إلى المساهمة في تطوير أساليب وأدوات دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فعال في التعاون الإنمائي الألماني، وكانت هذه الدراسة تمثل مرحلة أولية في تحقيق المؤشر الرابع لبرنامج GIZ «لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة» وهو أساليب ومبادئ التخطيط المراعي للنوع الاجتماعي. كما هدفت الدراسة لمراجعة تنفيذ البرامج والمشاريع الهادفة لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة.

ب-الدراسات العربية:

١. دراسة أ. د. زينب محمود شقير عام ٢٠١٩م بعنوان «التوجه نحو الحياة للمرأة المعاقة بصريًّا: مؤشر لمعوقات التمكين النفسي والاجتماعي»، وهدفت الدراسة إلى الكشف عن أشكال التوجه الإيجابي والسلبي نحو الحياة بين المعاقات بصريًّا وما لها من تأثير في دمجها في المجتمع، وأظهرت النتائج انخفاضات في التوجه الإيجابي نحو الحياة (وأبعاده الأربعة) وقابلها ارتفاع معدلات التوجه السلبي نحو الحياة (وأبعاده الأربعة) لدى المعاقات بصريًّا من عينة الدراسة (شقير، ٢٠١٩).

٢. دراسة آذار عباس عبد اللطيف عام ٢٠١٥م بعنوان «مفهوم الذات لدى عينة من النساء العاملات المعوقات حركيًّا في ضوء بعض المتغيرات»، وهدفت الدراسة للتعرف على تأثير بعض المتغيرات مثل طبيعة الإعاقة والمستوى التعليمي والوضع الاجتماعي وعدد سنوات الخدمة في مفهوم الذات لدى المرأة العاملة المعاقة. واعتمدت الدراسة على بناء مقياس مفهوم الذات الذي أعده الباحث وحصل من خلاله على نتائج كمية بعد استخدام القوانين الإحصائية والتأكد من صدق وثبات المقياس ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

١- وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ٥٪ في مفهوم الذات لدى العينة وفقًا لتأثير متغير المستوى التعليمي لصالح المعوقات حركيًّا الحائزات على شهادة جامعية ودراسات عليا.
٢- وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ٥٪ في مفهوم الذات لدى العينة وفقًا لتأثير متغير طبيعة الإعاقة لصالح المصابات بشلل الأطفال.
٣- عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ٥٪ في مفهوم الذات لدى العينة وفقًا لتأثير متغير الوضع الاجتماعي.
٤- عدم وجود فروق دالة إحصائيًّا عند مستوى الدلالة ٥٪ في مفهوم الذات لدى العينة وفقًا لتأثير متغير عدد سنوات الخدمة (عبد اللطيف، ٢٠١٥).

٣. دراسة الباحث سعودي محمد حسن عام ٢٠١٢م بعنوان «دور الجمعيات الأهلية في الحد من التهميش الاجتماعي الموجه ضد المرأة المعاقة»، وهدفت الدراسة للتعرف على أشكال التهميش الاجتماعي ضد المرأة المعاقة وأسبابه وأسلوب تمكينها في المجتمع ودور الجمعيات الأهلية في الحد من التهميش الموجه ضد المرأة المعاقة.

ومن نتائج الدراسة أن المرأة المعاقة تواجه العديد من أشكال التهميش كالتهميش الصحي والاقتصادي والاجتماعي، كما توصلت إلى وجود عوامل تحول دون فعالية دور الجمعيات الأهلية في الحد من تهميش المعاقات مثل ضعف الإمكانيات المادية والبشرية وضعف دور الإعلام في عرض قضايا المرأة المعاقة (حسن، ٢٠١٢، ص ص٥٥٣-٥٨٦).

التعليق على الدراسات السابقة:

استطاعت الباحثة من خلال الاطلاع على بعض من الدراسات السابقة تحديد أهداف موضوع هذه الدراسة، حيث لاحظت وجود قلة في الدراسات العربية التي تناولت بشكل مباشر صلة الجندر بقضايا الإعاقة ولا سيما فيما يتعلق بالمرأة ذات الإعاقة.ومن خلال فحص نتائج الدراسات السابقة كان لزامًا على الباحثة الاهتمام ليس فقط بالمعاني والدلالات الثقافية الكامنة خلف السلوك والأفكار التي كانت الدافع الأساسي للتهميش الجندري للمرأة ذات الإعاقة وإنما أيضا بحث مؤشرات التمكين التي استحدثتها الأجندة الوطنية للمرأة ذات الإعاقة في ظل رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

٣-المفاهيم الرئيسة:

أ-التهميش Marginalization:

هو وضع متدني في منظومة التدرج الاجتماعي يتولد عنه حصر فئة اجتماعية وعزلها كليًّا أو جزئيًّا من خلال سيطرة فئة اجتماعية أخرى أو وضع عوائق اجتماعية وثقافية واقتصادية تعمل على حرمان فئات معينة من التمتع بحقوق ومزايا أساسية. وكما ويشير المصطلح إلى نقص في المشاركة المجتمعية (The Salvation Army, 2008).

التعريف الإجرائي للتهميش:

«هو مصطلح يحمل معان مناقضة للاندماج ويشير إلى حصر الأدوار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية لفئة معينة وفقًا لأسباب يحددها المجتمع سواء بشكل ظاهري أو ضمني»

ب-الجندر Gender:

يشير الجندر عند بعض المحللين إلى الاختلافات المرسخة ثقافيًا واجتماعيًا بين الذكور والإناث التي نجدها في المعاني والمعتقدات والممارسات المقترنة بالأنوثة والذكورة (kendall, Diana, 1999, p.291)

وتعرفه منظمة الصحة العالمية بأنه:

«المصطلح الذي يفيد استعماله وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعية، لا علاقة لها بالاختلافات العضوية» (عبده، ٢٠٠٨).

التعريف الإجرائي للجندر:

هو مصطلح حقوقي لا فئوي يعمل على إلغاء التصنيف الثقافي للذكور والإناث في فئتين هما فئة الرجال وفئة النساء، ليوجه المجتمع للنظر إليهم كنوع اجتماعي قادر على تقلد كافة الأدوار الاجتماعية المختلفة وفقًا لمعيار الكفاءة ووفقًا للهوية الذاتية الجندرية التي يكونها الفرد بتصوره عن إمكاناته وذاته بعيدًا عن التصنيف البيولوجي، مما يمنح النوع فرصة الاختيار والمشاركة والممارسة ضمن أطر ثقافية محددة.

ج-المرأة ذات الإعاقة Woman with disabilities:

وطبقًا للمادة ٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ يعرف الشخص ذو الإعاقة بأنه كل شخص لديه قصور أو خلل كلي أو جزئي سواء كان بدنيًا أو ذهنيًا أو عقليًا أو حسيًا مستقرًا مما يمنعه من التعامل مع مختلف العوائق من المشاركة لصورة كاملة وفعالة مع المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين. (المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠٢٠)

ويمكن تعريف المرأة ذات الإعاقة تعريفًا إجرائيًا بأنها:

«هي المرأة غير القادرة على إشباع احتياجاتها الأساسية والأقل نصيبًا من المشاركة المجتمعية نتيجة لعلة مزمنة أو قصور ذهني أو بدني يترتب على أساسه وضعها ومكانتها الاجتماعية وفقًا لمعطيات النموذج الاجتماعي للإعاقة في ثقافتها ويعود عليها بآثار اجتماعية ونفسية واقتصادية متعددة».

د-التنمية Development:

هي مفهوم معنوي يعبر عن عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية في المجتمع تحدث نتيجة للتدخل الإرادي لتوجيه التفاعل بين الطاقات البشرية في المجتمع وبين عوامل البيئة وذلك لزيادة قدرة المجتمع على النمو والبقاء وبذلك تكون التنمية وسيلة لزيادة قدرة المجتمع على النمو من خلال توجيهه نحو التغيرات المطلوبة (ابراهيم، ٢٠١٦).

ويرى أمارتياسن أنه لا يكفي أن نقنع أن يكون هدفنا من التنمية الحصول على قدر من الدخل أو الثروة وإنما على التنمية أن تكون معنية أكثر بتعزيز الحياة التي نبنيها ودعم الحرية التي نستمتع بها، ويرى أن أحد أشكال افتقاد الحرية هو عدم المساواة بين الرجل والمرأة، الأمر الذي يضر بحياة ملايين من النساء إذ تفرض القيود عليهن بوسائل مختلفة وقاسية (سن، ترجمة جلال، ٢٠٠٤).

وفي ضوء إعلان الأمم المتحدة عام ٢٠١٥ تعرف التنمية المستدامة بأنها «التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة».

خامسًا: الإطار المنهجي للدراسة

الدراسة وصفية تحليلية اعتمدت على المدخل الجندري في التحليل في ضوء الأطر النظرية المستخدمة للكشف عن التفاوتات الاجتماعية والثقافية بين أفراد المجتمع وأسباب هذه التفاوتات وتحليل العوامل المتقاطعة ومنها النوع والإعاقة التي تؤثر في أسلوب حياة المرأة ومشاركتها في المجتمع وذلك من خلال وصف وتحليل الواقع الذي تعيشه المرأة ذات الإعاقة وتفسيره.واعتمدت الدراسة الميدانية على منهج دراسة الحالة التي تركز على عينة صغيرة من أفراد المجتمع لدراستها دراسة عميقة مركزة لفهم جوانبها المختلفة والوصول إلى تعميمات تنطبق على الحالات المماثلة لها.

أ-أدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة الميدانية على إجراء المقابلات الفردية والجماعية والمركزة وتطبيق دليل عمل للوصول إلى نتائج من خلال المعالجة المنهجية لهذه المقابلات.

ب-مجالات الدراسة

تطلبت طبيعة الموضوع اختيار عينة من الإخباريات من ذوات الإعاقة كمجال بشري للدراسة للتعرف على تجاربهن الواقعية والتعبيرعن احتياجاتهن والتحديات التي يواجهنها نتيجة لإعاقتهن، وتمثلت عينة الدراسة في ٦ إخباريات من أصول وخلفيات ثقافية متنوعة في الفئة العمرية بين ١٨: ٣٥ عامًا على النحو التالي ٤ إخباريات في مرحلة التعليم الجامعي غير عاملات، إخباريتان تعملن كموظفات بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية. وتنوعت إعاقاتهن بين حركية وبصرية وصعوبات تعلم.

كما تم اختيار إخباريين من الذكور لفحص وجهة نظر الجندر الذكوري في مسألة الإعاقة وتمثلت العينة في إخباريين في مرحلة التعليم الجامعي وكلاهما يعملان.وتنوعت إعاقتهما بين حركية وذهنية.

بالإضافة إلى مقابلات مركزة مع أسر الإخباريات في مرحلة التعليم الجامعي وذلك لاستكمال البيانات وإتاحة الفرصة للباحثة لملاحظة السلوكيات كما تحدث بالفعل ومعايشة مواقف الحياة اليومية بشكل مباشر للتأكد من دقة المعلومات والحصول على نتائج واقعية.

وتم تطبيق دراسة الحالة والمقابلات بالاعتماد على دليل يشمل مجموعة من التساؤلات التي أعدتها الباحثة وصنفتها وفقًا لموضوع الدراسة.

وحددت الباحثة مركز طه حسين بكلية الآداب جامعة الإسكندرية كمجال مكاني للحصول على عينات الدراسة.

وكانت الباحثة قد قررت قبل بدء مرحلة الدراسة الميدانية الاعتماد على جمعية الأمل للتنمية والتأهيل الاجتماعي للمعاقين بالإسكندرية للحصول على عينات الدراسة إلا أنه تعذر الحصول على الموافقات في فترة إعداد الدراسة الميدانية. فتم استبعاد الجمعية من الدراسة الميدانية وجميع الإخباريات المنتميات لهذه الجمعية.

أما المجال الزمني فقد استغرقت الدراسة الفترة من ٢٥ فبراير ٢٠٢٤ وحتى ١٠ مايو ٢٠٢٤.

سادسًا: تحديد أشكال التمييز والتهميش التي تواجهها المرأة ذات الإعاقة:

فلا شك أن المرأة من الفئات الأكثر عرضة للتهميش، فهي لا تزال بالرغم من السياسات المنصفة لذوي الإعاقة تواجه العديد من التحديات مثل صعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية والتعليم الجيد والخدمات الاجتماعية المتنوعة حيث لا تتوفر الإمكانيات التي تلائم إعاقتهن باختلاف أنواعها ودرجاتها من عوامل مساعدة لتسهيل الوصول لهذه الخدمات، كما تتعرض المرأة ذات الإعاقة لصعوبات في الحصول على فرص عمل مناسبة تتناسب مع قدراتهن وتوائم احتياجاتهن لمعيشة كريمة تنأى بهن عن الفقر والاتكالية والاحتياج. ولا تزال نظرة المجتمع تلحق الوصم بذوي الإعاقة بشكل عام والمرأة ذات الإعاقة بشكل خاص حيث تحرمها من تبني أساليب الحياة الخاصة بالإناث كما لا يزال المجتمع مفتقرًا للوعي والإدراك بالتحديات التي تواجهها هذه الفئة من النساء مما يؤدي لعزلتهن داخل المجتمع. وعلى صعيد سياسي تجد النساء ذوات الإعاقة صعوبة في المشاركة في صنع القرارات المؤثرة أو المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية وتحرمها الإعاقة من تولي المناصب القيادية وغيرها. وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى آليات التهميش الجندري للمرأة ذات الإعاقة إذ تعاني المرأة ذات الإعاقة من تهميش مزدوج لأنها أولًا أنثى وثانيًا لأنها ذات إعاقة.

سابعًا:النموذج الاجتماعي للإعاقة Social Model of Disability:

يساعد النموذج الاجتماعي للإعاقة على تحليل الممارسات التمييزية وتحديد أنماط التهميش على مختلف الأصعدة حيث إن أحد عناصره الجوهرية هي المساواة بالأخص للمجموعات المهمشة اجتماعيًّا.

ويختلف النموذج الاجتماعي للإعاقة عن النموذج الطبي أو الفردي، فالنماذج الطبية تميل إلى التركيز على الإعاقة باعتبارها عجزًا فرديًّا يجب علاجه، بينما يعرف النموذج الاجتماعي الإعاقة كظاهرة محددة ثقافيًّا وتاريخيًّا ويدعي بأن الأشخاص ذوي الإعاقة هم مجموعة مضطهدة ويلقي باللوم على المجتمع باعتباره مساهمًا في هذا الاضطهاد من خلال أفراد المجتمع من غير ذوي الإعاقة. ويعرف هذا النموذج الإعاقة على أنها تقييد النشاط الناجم عن تنظيم اجتماعي معاصر لا يأخذ في الاعتبار الأشخاص الذين يعانون من إعاقات وبالتالي يستبعدون من المشاركة في التيار الرئيسي للأنشطة الاجتماعية (Shake spear. T, 2017).

وبالرغم من تجاهل هذا النموذج للإعاقة كجزء من تجارب الحياة اليومية للأشخاص ذوي الإعاقة، إلا أنه يركز على أساليب التفاعل مع المعاق بطرق منمطة ثقافيًّا ومنها التحيز والميل إلى الوصم. ومن خلال هذا النموذج يمكن تحديد **آليات التهميش الجندري** للمرأة ذات الإعاقة في مجتمع الدراسة على النحو التالي:

(١) القوالب النمطية والصورة الذهنية Stereotypes and Mental Image:

تعد القوالب النمطية والصور الذهنية أحد وسائل تحديد أشكال التميز والتهميش التي تواجهها المرأة ذات الإعاقة في المجتمع المصري، ومن المشكلات الرئيسية التي واجهت الباحثين الأنثروبولوجيين عند تحليل رموز القوالب النمطية للإعاقة ورموز الجندر هو التفسير في ضوء العموميات الإنسانية، والخصوصية الثقافية وبالأخص وأن ذوي الإعاقة هم في الأصل فئة غير متجانسة وتغطي مجموعة واسعة من الاضطرابات والأمراض والعجز.وقد صنف القانون المصري الإعاقة وفقًا لمعايير مختلفة ما بين إعاقة حسية وجسدية يندرج تحتها تصنيف فرعي لما هو حسي وما هو حركي، وتصنيف بمعيار مكان الإعاقة في الجسد ما بين بصرية وسمعية وتواصلية وتصنيف آخر يضع الشخص ذي الإعاقة في عين الاعتبار

فيصفه ما بين نساء ذات إعاقة، أطفال ذات إعاقة وغيرها من التصنيفات (عامر، ٢٠٢١). وفي هذه الدراسة تنوعت إعاقات الإخباريات بين إعاقة حركية وبصرية وذهنية وصعوبات تعلم.

بعض الأبحاث المرتبطة بفئات محددة من الإعاقة اقترحت تنوعًا في محتوى التنميط وذلك لتسمح بفهم الجذور الثقافية للممارسات والأفكار التي جعلت تجارب هذه الفئات تحصر في فئة واحدة منمطة ثقافيًّا.

وتعتقد الباحثة أن الصورة النمطية للإعاقة تعبرعن توجهات المجتمع نفسه تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة وتحدد العوامل الاجتماعية والثقافية الأفكار تجاه الأفراد ذوي الإعاقة وتشكل الأحكام والقرارات المجتمعية تجاههم وينطبق على المرأة ذات الإعاقة نفس المعطيات التي توفرها القوالب النمطية المرتبطة بالجندر التي تحدد ملامح التباينات والتشابهات في الأدوار والمكانة الاجتماعية والسمات الشخصية المقبولة التي يجب أن تتبناها المرأة ذات الإعاقة في المجتمع.

أما الصورة الذهنية فهي تختلف عن الصورة النمطية، فالصورة الذهنية تركز على الجوانب الإيجابية في مضمون الأشياء، بينما تستدعي الصورة النمطية الجوانب السلبية ويقدم ستيوارت تعريفًا للصورة الذهنية في إطار النظريات الإدراكية فيرى أن الصورة الذهنية تتكون من مجمل الخصائص التي يتخيلها الفرد أو يدركها وهي محتوى لثلاثة مظاهر تحليلية الأولى هي مجموعة الخصائص المعرفية الإدراكية التي يفهم بها الفرد بطريقة عقلانية، والثانية هي المكون العاطفي أو التأثيري متمثلًا في تفضيل الشيء أو عدم تفضيله والأخيرة هي المكون الحركي أو السلوكي الذي يضم مجموعة من الاستجابات العملية التي يعتقد المرء أنها ملائمة للشيء المدركة صفاته مسبقًا (الجبوري، ٢٠١٠).

وتعرف الباحثة التصورات الذهنية حول المرأة المعاقة تعريفًا إجرائيًّا بأنها: «حالة ذهنية تشكلها الأنظمة الاجتماعية والثقافية تجاه المرأة ذات الإعاقة تتحول بالممارسات والسلوكيات الناتجة عنها إلى مجموعة من القيم والمعارف تحظى بقبول اجتماعي لما تتضمنه من معان ودلالات أفرزتها الثقافة وأصبحت بها ثابتة في الأبنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للمجتمع وينتج عنها معايير لتقييم الذات والآخر».

(٢) الوصم Stigma:

يعرف الوصم الاجتماعي على أنه تصنيفات تلصق بالشخص أو مجموعة من الأشخاص وبالتالي تميزهم عن طريق تسليط الضوء سلبًا عليهم وعزلهم عن الآخرين.ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية فإن الوصم يعرف أيضًا على أنه إشارة إلى العار أو الخزي أو الرفض مما يؤدي إلى التميز والإقصاء من المشاركة في عدد من المجالات المختلفة في المجتمع. ويمكن لآثار الوصم أن تضر بالصحة العقلية للشخص كما تؤدي إلى العزلة الاجتماعية والمعاناة وانعدام التماسك الاجتماعي (Unicef, 2020).

وظهر المفهوم في كتاب "الوصمة" لجوفمان Goffman عام ١٩٦٣ ليشير إلى علاقة التدني التي تجرد الفرد من أهلية القبول الاجتماعي الكامل.

وقد يتعلق الوصم بإطلاق مسميات غير مرغوب فيها على الفرد من جانب الآخرين على نحو يحرمه من تأييد المجتمع له أو التقبل الاجتماعي لأنه شخص مختلف عن بقية الأشخاص في المجتمع. (آل رشود، ٢٠١٧)

وبالرغم من أن نظرية الوصم نشأت في كتابات جوفمان وهربرت ميد لتعبر عن السلوك الانحرافي، إلا أن الوصم قد يلحق أيضًا بالأشخاص المختلفين عن غيرهم في المجتمع ويتسبب في إيذائهم وعزلهم مما يعود بالسلب على المجتمع ككل.

(٣) العنف Violence:

تعد ظاهرة العنف ضد النساء انتهاكًا خطيرًا لحقوق الإنسان يمتد أثره ليس فقط في ضحاياه من النساء وإنما أيضًا في الأسرة والمجتمع.

وتتعرض الفتيات والنساء ذوات الإعاقة اللائي يشكلن قرابة خمس سكان العالم من النساء إلى العنف القائم على النوع مرتين إلى ثلاث مرات أكثر من العنف الذي تتعرض له النساء من غير ذوات الإعاقة، كما أنهن يواجهن عقبات خاصة تمنعهن من الهروب من العنف وتبعدهم عن سبل السعي للعدالة، ونجد القوانين والسياسات الداعمة للنساء ذوات الإعاقة الخاصة تحديدًا بالعنف تناقش العنف لكنها نادرًا ما تعالج المخاوف الخاصة بالنساء والفتيات المعنفات من ذوات الإعاقة كما يصعب الحصول على بيانات دقيقة حسب نوع الجنس والإعاقة.

ويحدث العنف تجاه النساء ذوات الإعاقة في المقام الأول نتيجة للمواقف الاجتماعية تجاه النساء في المجتمع الذكوري مقرونة بالضعف الناجم عما تعيشه من أوضاع بسبب إعاقتها ويعد العنف ضد المرأة ذات الإعاقة ليس مجرد فرع من العنف الجندري بل هو فئة متعددة الجوانب تتعامل مع العنف الجندري والإعاقة مما يضر بالنساء ذوات الإعاقة. وأوضحت الأدبيات في مصر أن المرأة ذات الإعاقة تتعرض للتمييز ضدها نتيجة لنوعها الاجتماعي مثل الحرمان من الطعام والشراب أو الأدوية أو الحرمان من الأجهزة المعاونة لها وحجبها عنها كالعصا أو الكرسي المتحرك بالإضافة للتعدي على ممتلكاتها وانتهاك خصوصيتها. (المجلس القومي للمرأة بالشراكة مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠).

(٤) التنشئة الجندرية والأسرة Gender Socialization and family:

يفضل الباحثون النسويون التحدث عن تشكيل الهوية الجندرية بدلًا من التنشئة الاجتماعية لتجنب تكرار تثبيت الرؤى المحافظة عند النظر لتنشئة البنين والبنات داخل الأسرة.وعندما يتعلق الأمر بتنشئة الطفل المعاق (ذكر/ أنثى) فإن الأسرة يقع على عاتقها عبء إضافي لتجهيز هذا الطفل لمواجهة المجتمع وتقبل اختلافه.

بعض الاتجاهات الوالدية تميل نحو نكران الإعاقة حفاظًا على المكانة الاجتماعية التي يعتقدون بأنها تعرض للاهتزاز داخل المجتمع لوجود طفل معاق وبعضهم يتعمد إرسال حالة الإعاقة إلى مراكز للإقامة الدائمة كنوع من إخفاء الإعاقة والتخلص من الوصم.وبعض العائلات تستطيع تقبل الإعاقة لطفلها وتستطيع التكيف مع نوعية القيود المفروضة عليها في حالة وجود طفل معاق.

وتؤثر الاتجاهات الوالدية على الطفل المعاق، فقد أكدت دراسة عبير زايد عام ١٩٩٩ وجود علاقة بين أساليب المعاملة الوالدية والنمو الاجتماعي للأبناء، ولا شك أن وجود طفل معاق في الأسرة يسبب حالة من عدم الاستقرار داخل نسق العلاقات الاجتماعية بداخلها (محمد، ٢٠١٢).

ونبذ الطفل وإهماله أو تفضيل طفل من أحد الجنسين يترتب عليه آثار سلبية على الصحة النفسية للطفل المعاق يحصد نتاجها في المستقبل حيث إن الأسرة هي المسئولة عن دمج عناصر الثقافة في نسق الشخصية وتهيئتها للتفاعل مع المجتمع وأعضائه وقبول الذات والآخر.

وفي دراسة لزافالوني Zafalony عن مكانة الهوية الجندرية في سياق شرحها لسلوكيات الفرد داخل محيطه فيرى أن هوية الفرد تأسس من خلال مضمون الوسط والبيئة ونظامه الذاتي لأنها بؤر تعكس تصرفاته اليومية وتكون نقطة التقاء بين الفردي والجماعي وبالتالي فإن تكوين الهوية من خلال التنشئة الجندرية تعد وسيلة لفهم الطريقة التي يقوم بها الفرد ببناء الواقع الاجتماعي والتفاعل معه (حدية، ١٩٩٦).

ثامنًا: سياسات الجندر وإدماج المرأة ذات الإعاقة

ظهرت أهمية دمج الجندر كمنهج ومفهوم خلال مراقبة السياسات التنموية التي تعتمدها الدول. وركز العاملون في التنمية في أواخر السبعينيات على مشاريع المرأة إلا أنهم أهملوا البحث في العوامل البنيوية المرتبطة بعمليات التنمية والمترتبة عليها مما أثر سلبًا على المرأة وأدى إلى تهميشها، وعلى إثر ذلك انتقل اهتمام واضعي السياسات التنموية من التركيز على المرأة في التنمية والعلاقات غير المتساوية بين النساء والرجال، إلى التركيز على الجندر والتنمية Gender and development فأصبحت بذلك المرأة جزء من الإطار العام للتنمية (نوفل، ٢٠١٥).

ولا شك أن الاستراتيجيات التنموية الأكثر حظًّا في النجاح هي تلك التي تعترف أولًا بالتحديات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية المعيقة للمسيرة التنموية.

وكثيرًا ما تتعرض ذوات الإعاقة لتمييز مزدوج بسبب وضعهن كنساء وبسبب كونهن ذوات إعاقة ولا يزلن في وضع غير ملائم في مجالات المجتمع والتنمية، وتشير البيانات المتوفرة من خلال الدراسات أن الفجوة صارخة مقارنة بالرجال من غير ذوي الإعاقة وأن احتمالات تلبية احتياجات النساء ذوات الإعاقة في مجالات الرعاية الصحية واستخدام التكنولوجيا والتعليم وغيرها لها مؤشرات متدنية عن احتياجات الرجال من غير ذوي الإعاقة.

ولا تزال العديد من البلدان تعالج قضايا الجندر بمعزل عن قضايا الإعاقة وإن كانت هناك مبادرات إيجابية متزايدة، فعلى سبيل المثال في أمريكا اللاتينية يدرج ١٧ بلدًا من أصل ٢٠ الإعاقة في الخطط المتعلقة بالجندر لكن ٦ بلدان فقط من أصل ١٩ تعالج مسألة الجندر في القوانين المتعلقة بالإعاقة. ولا بد لتحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات ذوات الإعاقة أن تظهر جهودًا تتناول احتياجات هذه الفئة في الاستراتيجيات أو خطط العمل الوطنية المتعلقة بالإعاقة والجندر، ووضع سياسات تضمن مشاركتهن المتساوية والمتكافئة في المجتمع (تقرير الإعاقة والتنمية، الأمم المتحدة، ٢٠١٨).

وتهتم الاستراتيجيات التنموية في علاقتها بالجندر بأدوار النوع الإنجابية والإنتاجية والمجتمعية وتعرض لهم من خلال ٥ مداخل تعكس تطور مناهج التنمية التي تأخذ الجندر بعين الاعتبار:

١- مدخل الرفاة الاجتماعي لدمج المرأة في عمليات التنمية.
٢- مدخل مكافحة الفقر ويهدف إلى زيادة إنتاجية المرأة لإدماجها في التنمية.
٣- مدخل العدالة ويهدف إلى إشراك المرأة في التنمية من خلال منحها فرص المشاركة.
٤- مدخل الكفاءة يهتم بقدرة المرأة على تقديم الخدمات ومرونة الوقت الذي تخصص لأداء نشاطاتها.

٥- مدخل التمكين وهو المدخل الأحدث، يعترف بالمرأة كعنصر فعال في التنمية ويسعى للقضاء على التميز ضدها ورسم استراتيجيات بعيدة المدى (الهنداوي، ٢٠٠٧).

تاسعًا:آليات إدماج الجندر في التنمية

يعرف إدماج الجندر في التنمية بأنه «عملية ربط قدرات المرأة بمساهمتها في قضايا التنمية الكبيرة كالسكان والبيئة والفقر وشح الغذاء والطاقة مما يوفر التبرير المنطقي للاستفادة من الموارد المتوافرة على نطاق كبير. ويشير المصطلح ضمنًا إلى السياسات والبرامج والمشاريع التي تأخذ بشكل صريح احتياجات المرأة بعين الاعتبار (عضيبات، ٢٠٠٤).

وتعتمد تحليلات الجندر في التنمية على عناصر أساسية:

(١)معايير الجندر Gender Norms

وهي تشمل معلومات عن الرجال والنساء من حيث الأدوار وكيفية التحكم والوصول للموارد بالإضافة لمعلومات عن مكانتهم الاجتماعية على اختلاف فئاتهم وظروفهم ومهنهم وحالتهم التعليمية والصحية وانتماءاتهم (T. Schaefer, 2003).

وتساهم معايير الجندر في الإشارة إلى اتجاهات المجتمع نحو الرجال والنساء وتشرح الأفكار والتصورات المجتمعية المتعلقة بسلوكهم بشكل يعكس الواقع الاجتماعي ويكشف عن مدى استعداد المجتمع لتبني سياسات الجندر في تطبيقات الحياة اليومية.

وتبين من الدراسة الميدانية أن بعض معايير الجندر تكرس للمساواة بين الرجال والنساء من ذوي الإعاقة والبعض الآخر يكرس للامساواة بينهما فعلى سبيل المثال القيم والصفات التي يتم غرسها أثناء عمليات التنشئة الاجتماعية لذوي الإعاقة كالرضا وتقبل الذات والإيمان بالقدرية يتم تلقينها للفتيات والصبية على حد سواء، بينما نجد سمات أخرى كالتمرد والتحدي يفضل الآباء غرسها في الأبناء الذكور دون الإناث حيث من المتوقع لديهم أن الذكور يواجهون الحياة العامة بنسبة أكبر من الإناث.

(٢)المتغيرات الاجتماعية Social Variables

تتضمن تحليلات الجندر مجموعة من المتغيرات الاجتماعية كالعمر والطبقة والإعاقة والتوجه الجنسي (Gender analysis: Principle and elements, 2015) وتعطي دلالات ثقافية للسلوك وكيف تؤثر هذه المتغيرات في اندماج وانعزال ذوي الإعاقة بالأخص الفئات الأكثر تهميشًا في المجتمع كالنساء والأطفال.فعلى سبيل المثال يلعب العمر متغيرًا هامًّا في مستوى القبول الاجتماعي لذوي الإعاقة فكلما كان العمر أكبر كلما استطاع الفرد تفهم الإعاقة والتفاعل في إطار الحياة اليومية.

(٣)الضعف والتمكين Vulnerability and Empowerment

من الضروري عند التحليل الجندري استخدام الضعف والتمكين كمنهجية لتحديد أنواع ومقدار الضعف والتمكين للفئات المجتمعية سواء الأكثر معاناة أو الأكثر استفادة من الموارد ومدى التمايز بين الذكور والإناث في مستويات التمكين (اليونيسيف، النموذج المتكامل للدعم الاجتماعي والاقتصادي والتمكين، ٢٠٢٠).

ويساعد تحليل الجندر من خلال هذا المنهج على متابعة جوانب الضعف والقوة للرجال والنساء من ذوي الإعاقة في الحياة اليومية وكيفية حصولهم على الخدمات العامة كالتعليم والرعاية الصحية والغذاء والفرص المتكافئة في سوق العمل.

عاشرًا: المنظور النسوي في قضايا الإعاقة

تمثل قضية التباين الجندري جذور الفكر النسوي ويعتمد موضوعها الجوهري على مفاهيم أساسية مثل عدم المساواة، سيطرة الرجال، الخضوع وغيرها كما تعني النسوية بتعين جميع القضايا المرتبطة بالمرأة وتحليلها، وهناك أطر نظرية نسوية هامة يمكن من خلالها مناقشة قضية التهميش الجندري للمرأة ذات الإعاقة:

(١)النظرية النسوية الإصلاحية: Gender Reform Feminism

وهي تبحث عن التغيير والإصلاح لصالح فئات اجتماعية بعينها وتنطلق من سياقات واقعية ملموسة لفهم أبعادها والعمل على تغييرها.ونجد أفكار هذه النظرية مطروحة في الفكر النسوي الليبرالي حيث عمل مفكريها المحدثين مثل جون ستيوارت ميل Jhon Stewart Mellعلى تطوير مفهوم الحرية الشخصية لتطوير المساواة بين الرجل والمرأة، وعارض الأحكام المبتسرة التي أبقت النساء في مركز ثانوي في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية (أوكين، ٢٠٠٢).

وركز هذا الاتجاه على أهمية تحقيق فرص متساوية دون تمييز بين الرجل والمرأة مثل الالتحاق بسوق العمل بأجور متساوية والفرص في الحصول على مناصب متساوية. كما نجد أفكار هذه النظرية في الفكر الماركسي الذي يركز على أشكال الظلم الواقع على النساء بسبب استغلالهن كمصدر رخيص لقوة العمل الرأسمالية، كما تناقش النسوية الماركسية الظلم الذي تعاني منه النساء داخل أسرهن باختلاف أدوارهن كابنة في منزل أسرتها النواة، وكزوجة في منزل زوجها، كما تركز على التمايزات الاجتماعية بين الرجال والنساء وتهتم بالاشتراك مع النسوية الاشتراكية بالسعي لتحليل الوضع الطبقي للمرأة في ضوء العلاقات الأبوية (Evans, 1995).

(٢)النظرية النسوية المقاومة Gender Resistance Feminism

وتؤكد النسوية المقاومة على تأثير الأبنية الأبوية في العلاقة بين الرجل والمرأة وتكشف عن أن قهر المرأة وتدني وضعيتها يمثل قاسمًا مشتركًا في العديد من مجالات الحياة اليومية ونجده متجليًّا في الإعلام والرياضة وغيرها، وتتبنى هذه الأفكار النسوية الراديكالية التي ترى أن قهر المرأة هو أحد أشكال القهر المجتمعي الذي يتقاطع مع الحدود العرقية والثقافية والطبقات الاقتصادية ويشير كلًّا من كوكوبيلي ولاكي Koko peli and Lakey إلى الجنسانية الذكورية والأبوية بوصفهما نظامين متكاملين يدعمان استغلال النساء في المجتمعات البشرية.

(٣)النظرية النسوية المتمردة Gender Rebellion Feminism

وتشمل العديد من المداخل النظرية مثل النسوية المتعلقة بالرجال ونسوية ما بعد الحداثة، وتسعى إلى توضيح الفكرة القائلة بأن حالة القهر والتفاوتات السائدة في المجتمعات الإنسانية ليست وليدة عنصر واحد فقط وإنما وليدة شبكة مترابطة من العناصر المختلفة، في العالم العربي وفي اختتام عقد الأمم المتحدة للمرأة، كان الاستنتاج أن العقبات الرئيسية التي تعوق تطور المرأة هي أولًا التقاليد ثم ضعف الموارد المالية والإدارة

السياسية، وانصب اهتمام الأنثروبولوجيون بمسألة التقاليد لدعم هذه النتيجة ووجدوا أن هناك تعقيدًا في العوامل التي تساعد على دعم وضع المرأة (Taminian, Shami, 1990).

تمثلات تقاطع الجندر والنسوية في قضايا الإعاقة:

لا بد في سياق تحليل أسباب التهميش الجندري للمرأة ذات الإعاقة الأخذ في الاعتبار التقاطعية بين الجندر والنسوية كمنهجًا تحليليًّا يهتم بالتجارب الإنسانية للفئات المهمشة وذلك للعمل على تفكيك أشكال الظلم المتعددة والمتشابكة التي تعاني منها المرأة ذات الإعاقة بسبب نوع الجنس أولًا والإعاقة ثانيًا.

ولا بد في هذا الإطار أن ننظر لتجارب النساء بشكل مستقل، فهن لا يمثلن كتلة واحدة ولا يجب الاحتفاظ بصورة ذهنية ثابتة عن تجربتهن كمضطهدات أو ضحايا، فلكل فئة احتياجاتها الخاصة ومعاناتها الخاصة، بل داخل الفئة الواحدة تختلف الخلفيات والأفكار وظروف الحياة لكل منهن مما يعطي تجارب منفصلة متنوعة، والصورة الذهنية الثابتة لا تولد إلا فقط الشعور بالشفقة تجاه النساء. بيد أن الاعتراف بالتمييز ضد المرأة لا يكفي للوصول إلى العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات والفرص بل يجب في ضوء التوجهات الدولية والوطنية نحو حماية الأشخاص ذوي الإعاقة العمل على دعم ثقافة المشاركة والتمكين من خلال تقييم ومراقبة البرامج والسياسات الداعمة للنساء ذوات الإعاقة لنقل الأهداف من حيز الطرح إلى حيز التنفيذ، فلا تزال المرأة ذات الإعاقة تعاني من درجة عالية من تميز مزدوج ينتج عنه مستويات أعلى من البطالة والفقر وبالتالي الاعتمادية وعدم القدرة على الاستقلال المادي وتوفير العيش الكريم، كما لا تزال المرأة ذات الإعاقة تجابه أنواع مختلفة من الإساءة والعنف وقد لا تستطيع الوصول إلى مراكز الدعم بسبب إعاقتها، كما ويلاحظ أن المرافق الخدمية كالمراكز الصحية والتعليمية (مدارس وجامعات ومعاهد) لا تزال غير مهيئة لاستقبالهن وتبقى المرأة بسبب هذا التمييز بعيدة عن المواقع القيادية وصنع القرار.ولا شك أن اعتماد المقاربات التقاطعية بين الجندر والنسوية من شأنه أن يساهم في التأكيد على حقوق المرأة ذات الإعاقة كجزء أساسي من حقوق الإنسان ويدعم ظهور مؤشرات تمكينها.

حادي عشرًا: مؤشرات تمكين المرأة ذات الإعاقة

Indicators of Empowering Women With Disabilities

يشكل الحديث عن تمكين المرأة نقطة تقاطع ما بين ثقافة التهميش والتمييزوبين ثقافة الجندر والمشاركة، ويمثل التمكين قضية عالمية في المناقشات المتعددة للحملات الرسمية وغير الرسمية في جميع أنحاء العالم، والسعي نحو تمكين المرأة هو نتاج للنقد والمناقشات التي ولدتها الحركة النسوية في العالم وخاصة النسوية في العالم الثالث. وما يميز مصطلح التمكين Empowerment هو تضمنه لكلمة القوة Power وعليه، فإن تمكين المرأة يشير إلى السيطرة على الموارد الاقتصادية والفكرية والأيديولوجية ويعد مظهرًا لإعادة توزيع السلطة التي تتحدى الأيديولوجية الأبوية والهيمنة الذكورية فكلاهما عملية ونتيجة (Sahay, 1998).

وتأتي أهمية تمكين المرأة من كونها تمثل دعامة أساسية في بنية التنمية وضمان استدامتها في المجتمع بكل أنماطه الريفية والبدوية والحضرية وعلى كل الأصعدة والمستويات (صبح، ٢٠٠٨).

ويعرف التمكين بأنه عملية تصبح بموجبها النساء قادرات على تنظيم أنفسهن لزيادة الاعتماد على الذات وتأكيد حقهن في اتخاذ خيارات مستقلة والسيطرة على الموارد التي تساعد في القضاء على التبعية (Varghese, 2011). والتمكين هو مفهوم متعدد المستويات يستخدم في سياقات ثقافية مختلفة ويمكن

إدراكه كعملية وكهدف في الوقت نفسه. في المنظور النسوي، يعتبر التمكين وعيًا فرديًا وجماعيًا، وبعض الباحثين الآخرين تناولوا التمكين من خلال وصف آثاره. وقد لا تتفق المنظمات المعنية بالمساواة وتمكين النساء على منظور واحد للتمكين، فبعض هذه المنظمات تربط مفهوم التمكين بإدماج المرأة في التنمية Women in Development لتكون شريكة مساوية للرجل في التخطيط والمتابعة والتنفيذ، والبعض الآخر يطرح التمكين في ضوء الجندر والتنمية Gender and Development والذي يعنى فقط بانضمام النساء والفتيات كشريك في التنمية وإنما أيضًا يعني بتغيير وتنمية حياتها (حوسو، ٢٠٠٧) وهذه المداخل بالإضافة للمداخل الأخرى لتمكين المرأة في التنمية تنطلق من فكرة أن تهميش دور المرأة في التنمية يجعل التنمية تفتقر لأهم مقومات التنمية البشرية الذي يسعى أولًا إلى الإنصاف والعدالة، فلا شك أن إتاحة فرصًا أكثر عدلًا للنساء وتمكينهم من حقهن في العمل والتعليم والرعايا الصحية والمشاركة المجتمعية والسياسية والمناصب الإدارية والاقتصادية من شأنه الوصول لأهداف التنمية الشاملة. (بخاري، ٢٠٠٨)

ثاني عشرًا: السياسات الوطنية الداعمة

١-الدستور المصري

سعت الدساتير الحديثة ومنهم دستور مصر الحالي إلى التأكيد على الحقوق والحريات الأساسية لتكون أحد ركائز الدولة القانونية والنظم الديمقراطية.ونص الدستور المصري عام ١٩٧١ في المادة (٤٠) على أن المواطنون لدى القانون سواء ولا تمييز بينهم ولم تذكر الإعاقة كأحد أسباب التمييز بينما في دستور ٢٠١٤ المعدل لدستور ٢٠١٢ نصت المادة (٥٣) على أن «المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون أو اللغة أو الإعاقة أو المستوى الاجتماعي أو الانتماء السياسي أو الجغرافي أو لأي سبب آخر، والتميز والحض على الكراهية جريمة يعاقب عليها القانون وتلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على أشكال التمييز كافة وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض». (دستور مصر ٢٠١٤) فنجد الإعاقة ذكرت كأحد أسباب التمييز التي يعاقب عليها القانون.

وكفل القانون المصري رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨ "حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة" تمتع ذوي الإعاقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية ونص على عدم التمييز بسبب الإعاقة أو نوعها أو جنس ذي الإعاقة وتأمين المساواة الفعلية في التمتع بجميع حقوق الإنسان في كافة الميادين وحظر أي حرمان أو تمييز بسبب الإعاقة في التعينات أو نوع العمل أو الأجور مع كفالة اللائحة التنفيذية مجموعة من التدابير بشأن تكافؤ الفرص (قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ manshurat.org/node/25895).

وكان نفاذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة نقطة تحول في النصوص الدستورية المعنية بمناهضة التمييز، وقدرت نسبة الدساتير الوطنية على مستوى العالم التي تضمنت تعديلًا للنصوص التميزية بسبب الإعاقة ٦٢٪ من دساتير الدول الأعضاء في الاتفاقية في مقابل ١٦٪ فقط قبل عام ٢٠٠٨، مع استمرار ٢٪ من الدساتير تتضمن أحكامًا تمييزية (عامر، ٢٠٢١، ص١٠٦).

أما الدستور المصري فقد نص على مجموعة من آليات صون حقوق الإنسان نذكر منها ما يلي:

١- نص الدستور على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في توفير المساعدة القانونية اللازمة أثناء التحقيق وفقًا لنص المادة (٥٤) من الدستور وكذلك الحق في توفير وسائل الإتاحة اللازمة وفقًا لنص المادة (٥٥) من الدستور.
٢- نصت المادة (٢٤) من الدستور على التزام الجامعات بتدريس حقوق الإنسان والقيم والأخلاق المهنية للتخصصات العلمية المختلفة بهدف تعزيز نشر ثقافة حقوق الإنسان وهو التزام دولي لما تتطلبه المواثيق الدولية.
٣- تضمن الدستور نصًّا بشأن ضمان الحقوق الصحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترفيهية والرياضية والتعليمية وكذلك توفير فرص عمل لذوي الإعاقة والأقزام مع تخصيص نسبة منها لا تقل عن ٥٪ من إجمالي عدد العاملين.كما نص على تهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم لضمان ممارستهم لحقوقهم السياسية ودمجهم مع غيرهم من المواطنين.
٤- نص الدستور على إنشاء آليات وطنية مستقلة ومتخصصة في مجالات حقوق الإنسان وهو ما يتطابق مع متطلبات وبرامج المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والآليات الوطنية للرصد والمتابعة وأهمها المجلس القومي لحقوق الإنسان والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة وهو ما يبلور اهتمام الدستور المصري في وضع آليات مستقلة.

ومن الاتفاقيات الدولية لمناهضة التمييز التي صدقت عليها مصر:

١- اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة Cedaw

حيث انضمت مصر للاتفاقية بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٨١ وصدقت على الاتفاقية في ١٨ من سبتمبر عام ١٩٨١ وتم نشر الاتفاقية بالجريدة الرسمية العدد (٥١) في ١٧ من ديسمبر عام ١٩٨١.

٢- الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة

وانضمت مصر للإتفاقية بقرار جمهوري رقم ٤٠٠ لسنة ٢٠٠٧ ونشر بالجريدة الرسمية العدد ٢٧ بتاريخ ٣ من يوليو ٢٠٠٨.

٢-الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة:

أطلقت مصر عام ٢٠١٦ النسخة الأولى من استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ كنقطة ارتكاز رئيسية لمسيرة التنمية الشاملة. وتبنت في نسختها المحدثة تحديد أهم الفجوات للعمل على سدها وطرحت عدد من "الممكنات" كمتطلبات ضرورية لآليات التنفيذ تتواكب مع الأجندة الأممية ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة وتعكس السياق القومي في جملة الحقوق التي كفلها الدستور المصري لجميع المواطنين.

وتتركز رؤية مصر ٢٠٣٠ على ستة أهداف استراتيجية لمواصلة التنمية، جاء الهدف الثاني منها «العدالة الاجتماعية والمساواة» وهو يسعى من خلال الحد من الفجوة بين الجنسين وتوفير الحماية الاجتماعية وتحقيق الإدماج وتكافؤ الفرص، إلى تقليل التفاوتات بين الفئات الاجتماعية وبصفة خاصة الفئات الأكثر احتياجًا والأولى بالرعاية وهي النساء والأطفال والشباب ذو الإعاقة وكبار السن.

ويشير الوضع الراهن إلى وجود فجوة بين مشاركة المرأة والرجل في أوجه الحياة ولاسيما الحياة الاقتصادية ويتضح ذلك من خلال تدني معدل مشاركة المرأة في قوة العمل والتي بلغت ١٣,٥٪ عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، كما بلغت نسبة معدل البطالة بين النساء ١٥,٢٪ الذي يزيد على نظيره بين الذكور ٥,٨٪ بقدر ملحوظ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء). وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت للمرأة إثر تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة ٢٠٣٠ في الرعاية الصحية والتعليم والتمكين السياسي، لا تزال الفجوة الاقتصادية دون تغيير وفقًا لمعظم المؤشرات التي تقيس عدم المساواة بين الجنسين.

(١)مؤشر «الفجوة بين الجنسين»: أظهر مؤشر الفجوة بين الجنسين الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٢١ أن مصر جاءت في المركز ١٢٩ من ضمن ١٥٦ دولة بالمقارنة بالمركز ١٣٤ دولة لعام ٢٠٢٠، وقد وصل ترتيب مصر في مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية عام ٢٠٢١ إلى ١٤٦ مقارنة بالترتيب ١٤٠ عام ٢٠٢٠ ويرجع تدني مشاركة المرأة في سوق العمل بالأخص في القطاع الخاص إلى عدة أسباب على رأسها الأعراف والقيم الاجتماعية ونقص مرافق رعاية الأطفال وعدم ملائمة وسائل النقل والمواصلات والعنف ضد المرأة وعدم التوفيق بين نواتج التعليم واحتياجات سوق العمل.

وفيما يتعلق بالرعاية الصحية فتمثلت التحديات الأساسية في عدم توافر خدمات الرعاية الصحية بالمناطق الريفية إلى جانب قضايا ختان الإناث والزواج المبكر وتأثيره في الصحة النفسية والجسدية للمرأة ومن ثم تهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى الحد من الفجوة بين الجنسين وتمكين المرأة من المشاركة الفعالة في جميع المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية وتخفيض معدلات أمية الإناث وتوفير الرعاية الصحية للمرأة خاصة في المناطق الريفية ولا بد لتحقيق ذلك زيادة الوعي بمخاطر التمييز النوعي ضد المرأة والقضاء على الممارسات الضارة كالختان وتعزيز مشاركة المرأة في آليات صنع القرار(الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة:رؤية مصر ٢٠٣٠، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية).

(٢)مؤشر «الإدماج وتكافؤ الفرص»: فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة ومنهم النساء فإنهم يعانون من عدم توافر المدارس الملائمة ومن ثم انتشار الأمية بين صفوفهم أما على صعيد سوق العمل فغالبيتهم يعانون من بطالة إجبارية ولا يستطيعون الحصول على فرص عمل مناسبة بالإضافة إلى تدني أجورهم مقارنة بالأصحاء، كما يمثل ضعف توافر احتياجات ذوي الإعاقة في الطرق والمرافق العامة المواصفات المحددة عائقًا لحقهم في الحركة والتنقل.وتهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى الحد من هذه التفاوتات وتمكين جميع فئات المجتمع اقتصاديًّا وسياسيًّا واجتماعيًّا وتستهدف دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع ويتحقق ذلك من خلال العمل على تسهيل وصول ذوي الإعاقة إلى الأماكن العامة والمرافق وتأهيل الخدمات لتسيير حركتهم بوسائل النقل في المناطق الحضرية والريفية لتلائم متطلباتهم وكذلك تيسير استخراج البطاقة الذكية للخدمات المتكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة وحصولهم على الخدمات المصرفية وتوعية الأسر بسبل الكشف المبكر عن الإعاقات وتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة نفسيًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا وجسمانيًّا للاندماج في المجتمع وتوفير فرص عمل تلائم الإعاقات الحركية والذهنية (الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة:رؤية مصر ٢٠٣٠، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية).

٣-تجربة رائدة:

انطلاقًا من توجهات الدولة المصرية بقيادة سيادة رئيس الجمهورية السيد عبد الفتاح السيسي بدعم وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، أولت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمجلس الأعلى للجامعات اهتمامًا بالغًا بملف الدمج والإتاحة بالجامعات المصرية من خلال مبادرة هيئة الفولبرايت لدعم مجالات ودراسات ذوي الاحتياجات الخاصة «قادرون باختلاف» لتحقيق مبدأ المساواة ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة في مجتمع الجامعة وتقديم كافة التيسيرات للطلاب تماشيًا مع مساعي الدولة في البناء والتنمية ويهدف المشروع إلى إعطاء منح ممولة لدراسات الإعاقة في الولايات المتحدة الأمريكية للأكاديميين والمهنيين في جميع المجالات المتعلقة بدراسة الإعاقة والخدمات المقدمة لذوي الإعاقة بالإضافة إلى منح لدراسة الماجستير وإجراء أبحاث الدكتوراه وأبحاث ما بعد الدكتوراه.

وتعتمد آليات تنفيذ المشروع على بداية زمنية منذ الثامن من مايو العام الحالي ٢٠٢٤/٥/٨، وجهات مشاركة تتمثل في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المجلس الأعلى للجامعات، هيئة الفولبرايت مصر وهيئة أميديست الأمريكية ويشارك في هذه المبادرة ٢٦ جامعة وينفذ المشروع في فندق كمبنسكي في القاهرة ويشارك السادة المسئولين عن ملف خدمات الأشخاص ذوي الإعاقة بالجامعات والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بتقديم الخدمات المتكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. ومن أهم الإجراءات الملموسة لدمج ذوي الاحتياجات الخاصة في الجامعات المصرية، تلك التي اتخذتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والمجلس الأعلى للجامعات على النحو التالي:

- إصدار العديد من اللوائح التي تضمن حقوق الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة مثل قواعد القبول بالجامعات والإعفاء من المصروفات الدراسية وتوفير أماكن سكن مناسبة ووسائل نقل ملائمة والمواد الدراسية بصيغة مناسبة وأجهزة مساعدة وترجمة بلغة الإشارة وتخصيص مقاعد في الامتحانات وتمديد مدة الدراسة.
- دعم البحوث والدراسات حول قضايا دمج الطلاب في التعليم الجامعي ونشر الوعي بتلك القضايا من خلال تنظيم الندوات والمؤتمرات ونشر المواد التوعوية.
- التنسيق مع مختلف الجهات المعنية مثل وزارة التضامن الاجتماعي والمجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تقييم البرامج والخدمات المقدمة للطلاب بشكل دوري بهدف تحسينها وتطورها.

ثالث عشرًا: خاتمة الدراسة ومناقشة النتائج

تسهم الرؤى الأنثروبولوجية في هذه الدراسة في فهم التفاعلات الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في التهميش الجندري للمرأة ذات الإعاقة، كما تعطي أطر منهجية لفهم تجارب النساء ذوات الإعاقة والتحديات التي يواجهنها في محاولة لاقتراح حلول قابلة للتنفيذ للتغلب على تلك التحديات.

وطبقت دراسة الحالة على ست إخباريات من النساء وإخباريين من الرجال تنوعت إعاقاتهم بين إعاقات حركية وبصرية وذهنية، كما تنوعت أصولهم وخلفياتهم الثقافية بين أصول ريفية وأصول حضرية سكندرية، واشتركوا جميعًا في الحالة التعليمية حيث إنهم جميعًا من حملة الشهادات الجامعية أو قيد الدراسة للحصول على شهادات جامعية.كما طبقت الدراسة مع أسر الإخباريات للحصول على معلومات دقيقة واستكمال البيانات الخاصة بالإخباريات منذ الطفولة وذلك من خلال مجموعة من المقابلات المركزة.

واعتمدت الباحثة على دليل عمل أعدته وصنفته بما يتلائم مع موضوع الدراسة يشمل ثلاثة أقسام؛ القسم الأول يضم مجموعة من التساؤلات الخاصة بالجوانب الإدراكية على المستوى الفردي والمجتمعي للإعاقة والنظرة للذات والآخر ومدى استيعابهم لبعض المفاهيم مثل الدور الاجتماعي والمشاركة والتهميش.أما القسم الثاني فاشتمل على تساؤلات خاصة بالتحديات التي تواجهها المرأة ذات الإعاقة -وذوي الإعاقة بشكل عام- وطريقة مواجهتها في الأسرة، الحياة اليومية وفي نسق العمل. وتناول القسم الثالث تساؤلات خاصة بالسياسات الوطنية لحماية وتمكين ذوي الإعاقة ومدى إدراك الإخباريين والإخباريات لحقوقهم وواجباتهم وكيفية الحصول على حقوقهم.

وتبين من خلال الدراسة الميدانية أنه:

فيما يخص **النظرة إلى الذات** لدى الإخباريين والإخباريات فهم جيد لإعاقاتهم وطريقة التعامل معها، ويتمتعون بدرجة عالية من تقدير الذات نتيجة للتنشئة الدينية التي تبث فيهم الشعور بالرضا والتقبل والقدرية، والإيمان بأن الإعاقة تمثل منحة ربانية لهم. إلا أنهم يعانون من استجابات واتجاهات المجتمع نحوهم وأكثر المشكلات الاجتماعية التي يعانون منها حسب ذكرهم لها من الأهم للأقل أهمية هي الوصم، التنمر، النفور، التجاهل والشفقة.و تقول إحدى الإخباريات تم خطبتها بنظام التعارف"صالونات" من خلال صورة لكن لم تتم المقابلة في الموعد المحدد لأن والدة "العريس"رفضت اعاقتها.

وفيما يتعلق **بالتفاعل الاجتماعي،** قد تحبط محاولات الاندماج في المجتمع نتيجة لهذه المشكلات فإحدى الإخباريات عبرت عن رفضها للإندماج مع زملائها في الجامعة بسبب تنمرهم على طريقة مشيها بسبب إعاقتها الحركية، كما وصمت أخرى بالغباء بسبب أنها تعاني من صعوبات تعلم.

ورفضت جميع الإخباريات نظرات الشفقة التي توجه لهم في الشارع والأماكن العامة للحد الذي يجعلهم يرفضون مساعدة الآخرين لهم كنوع من تحدي الفكرة المجتمعية عن قدراتهم الضعيفة أو أنهم في مرتبة إنسانية أدنى بسبب الإعاقة.

أما عن **العلاقات و المكانة داخل الأسرة،** بعض الاستجابات الوالدية قد تحمل اتجاهات سلبية تجاه الفتاة ذات الإعاقة فتذكر إحدى الإخباريات التي مارست رياضة رفع الأثقال، أنها لم تحصل على دعم والدتها للاستمرار في ممارسة الرياضة اعتقادًا منها أن الفتاة يجب أن تعد نفسها للزواج أولًا، وثانيًا لأنها ذات إعاقة بصرية تمنعها من الاستمرار مستقبلًا في مواصلة النجاح.

بينما على النقيض حصلت إحدى الإخباريات من أصحاب الإعاقة الذهنية على الدعم الكامل من أفراد أسرتها وبفضلهم أصبحت مشاركة في فريق الرقص الشعبي والتمثيل التابع للنادي الذين تنتمي عضويتهم إليه، كما اهتمت والدتها بجعلها تمارس رياضة تنس الطاولة وحصلت الفتاة على مراكز أهلتها لمنتخب مصر الذي لم تتمكن من المشاركة فيه لأسباب تتعلق بإجراءات السفر.

وأغلب الإخباريون والإخباريات عبروا عن اندماجهم الكامل في الحياة الأسرية والممارسات اليومية وعلى مستوى "تقسيم العمل" داخل الأسرة فنقوم الإخباريات بمساعدة الأم في أعمال المنزل كترتيب الأسرة وغسل الأطباق وغيرها من الأعمال المناسبة لإعاقاتهن، بينما يقوم الإخباريين بتعليق الملابس الخاصة بهم. ويشير أولياء الأمور إلى أن آثار الإعاقة الحركية بالنسبة للفتاة أفضل منها لدى الفتى لأن الإعاقة

الحركية بالنسبة للفتى تعرقله عن ممارسة حياته العامة والحصول على مهنة أو التقدم للزواج مما يجعله حساسًا له أكثر من الفتاة لذلك لا يحاول أولياء الأمور الضغط على الذكور في الأعمال المنزلية.

أما عن **التفضيل الإنجابي** فبالرغم من إشارة أولياء الأمور الى أن الأبناء عطية من الله الا أن الباحثة لاحظت ميل الأمهات للأبناء الذكور في أسر الأخباريات الذين لهن أخوة من الذكور فعلى سبيل المثال كانت بعض الأمهات تنادي أبنائها الذكور بأسماء للتفضيل بينما تنادي الفتيات بأسمائهن، كما قد تطلب الأم من الفتاة بالرغم من إعاقتها مساعدة أخاها في حين تقوم هي بمساعدة ابنتها ذات العاقة و لا تطلب ذلك من أخوها في حين أن أسرة واحدة فقط من أسر الإخباريات أكدت على الدور الحيوي للأخ في مساعدة أخته ذات الإعاقة.

وفيما يتعلق **باتخاذ القرار داخل الأسرة** اتفقت الإخباريات على اقصائهن من التشاور لاتخاذ القرارات الهامة التي تخص الأسرة بل وقالت إحدى الإخباريات أن أسرتها تتخذ قرارات نيابة عنها فيما يخص حياتها الشخصية.بينما ذكر أحد الإخباريين أنه كان صاحب القرار في خروجه للعمل و لم يجد اعتراضا من ذويه.

أما في **نسق العمل** فعبر أحد الإخباريين عن استيائه بسبب صعوبة الحصول على فرص جيدة للعمل، وأن أصحاب العمل يرون ذوي الإعاقة في مواضع محددة فقط، فهو يعمل كعامل نظافة في أحد المطاعم لأنه لم ينجح في الحصول على فرص أفضل بالرغم من كثرة المحاولات بسبب إعاقته الذهنية.

و لإحدى الاخباريات من ذوي الاعاقة الحركية غير العاملات محاولة في الحصول على عمل في أحد مؤسسات رعاية أصحاب الإعاقة إلا أنها قوبلت بالرفض في حين تم قبول أحد الشباب المماثلون لها في الإعاقة و عندما حاول ولي أمرها الاستطلاع عن سبب الرفض كانت حجتهم أنها لن تتحمل ساعات العمل الطويلة و الليلية.أما الاخباريات العاملات فقد تم تعيينهم من خلال تقدمهن للعمل ضمن نسبة ٥٪ التي يضمنها قانون العمل المصري.

وفيما يتعلق **بتحديات الحياة اليومية** التي يواجهونها، فكانت أغلبها متعلقة بعدم تخصيص أماكن لتيسير حصولهم على الخدمات في الأماكن والمرافق الخدمية مثل وجود كاشيرات خاصة لذوي الإعاقة داخل البقالات والسوبر ماركت على غرار تخصيص كاشيرات لحملة السلع القليلة، كما لا يوجد كراسي بداخل المولات والأسواق العامة للاستراحة، بالإضافة لصعوبة ركوب المواصلات في ظل التزاحم و عدم تخصيص وسائل نقل خاصة بذوي الإعاقة.أما في الجامعة فقد عبرت الإخباريات عن عدم تعطل المصعد بصفة مستمرة في مركز طه حسين كما لا يمكنهم استخدام المصعد في مباني الجامعة الأخرى في حين أن اصحاب الإعاقة الحركية يضطرون للصعود الى أماكن محاضراتهم أو لجانهم في أماكن مرتفعه،إلا أن هناك جوانب إيجابية عديدة فعلى سبيل المثال يستطيع الطلاب المكفوفين الحصول على كتب المناهج الدراسية مطبوعة بطريقة "برايل" أو محولة لكتب مسموعة مجانا.

وعن مدى **توفر مرافق** خاصة بذوي الإعاقة أشارت إحدى الاخباريات لوجود شاطىء خاص بالمكفوفين في الاسكندرية ولايوجد شاطىء خاص بالفتيات. أما عن وجود نوادي اجتماعية لذوات الاعاقة تقول إحدى الاخباريات بالرغم من وجود نوادي رياضية تتبع الاتحاد المصري لرياضة المكفوفين إلا أنه لا يوجد نادي اجتماعي خاص بالمعاقين بوجه عام و يتعذر على الجميع الاشتراك في النوادي المعروفة في الاسكندرية بالتالي لا يوجد مكان للترويح عن النفس.

وفيما يتعلق **بالتيسيرات التي تقدمها الدولة لذوي الإعاقة** فهناك محدودية لدى الإخباريين والإخباريات بمعرفة حقوقهم الكاملة التي توفرها الدولة لصالحهم، وأجمعوا على معرفتهم بقانون العمل بضمان توظيف نسبة ٥٪ في سوق العمل من ذوي الإعاقة في المؤسسات الحكومية، بالإضافة لمعرفتهم وإن كان عن طريق الصدفة وتناقل الأخبار "بكارنيه الخدمات المتكاملة" الذي تقدمه وزارة التضامن الاجتماعي.

وفيما يخص إجراءات استخراجه، أشار أهالي الإخباريون والإخباريات إلى صعوبة وطول مدة الإجراءات الخاصة باستخراجه التي قد تصل إلى ٩ أشهر وإن كان التحول الرقمي اليوم أتاح إجراءات أكثر سهولة. كما أن ذوي الإعاقة مطالبون بتوقيع الكشف الطبي عليهم لتحديد استحقاقهم من عدمه لهذه الخدمة، ومن بين متطلباتهم إجراء اختبار معدل الذكاء (IQ) وتستبعد التقارير التي تم استخراجها عن طريق التأمين الصحي مما يضطر ولي الأمر للجوء إلى المستشفيات الخاصة ويشكل ذلك عبء مادي عليه. وكان استخراج الكارنيه يكلف فيما سبق مبلغ لا يتجاوز الخمسون جنيهًا لكنه وصل اليوم إلى ما يعادل الـ ٧٠٠ جنيهًا.

ويوفر هذا الكارنيه بعض الخدمات اليومية مثل الحصول على خصم أو إعفاء كامل من الدفع في المواصلات العامة ومصروفات الكلية لكنه لا يسمح لهم بركوب الحافلات الكهربائية الجديدة والحصول فيها على ميزة الخصم أو الإعفاء، كما لا يوفر الكارنيه ثمن الكتب للسنة الدراسية. ويسهل الكارنيه كذلك الحصول على المعاش المستحق لذوي الإعاقة لكنه لا يسمح لهم بصرف الأدوية التي تناسب حالتهم الصحية المصاحبة لبعض الإعاقات ويتم تأخير بدلات الانتقال التي قد تصل إلى ١٤٠٠ جنيهًا إلى بعد انتهاء فصل الدراسي الصيفي.

ويوفر الكارنيه أيضًا خصم على تذاكر مصر للطيران ويسهل إجراءات الحصول على سيارة خاصة بذوي الإعاقة أو التقديم في الإسكان الخاص بالدولة. وتبين أنه لا يوجد خدمات خاصة بالنساء ذوي الإعاقة وإنما تشمل الخدمات جميع الفئات ذات الحاجة للرعاية و جميع المواطنون ذوي الإعاقة سواسية أمام القانون.

ومن خلال تحليل الدراسة الميدانية على المستويين الاجتماعي والثقافي توصلت الباحثة لمجموعة من النتائج العامة على النحو التالي:

١- تلعب الأعراف والتقاليد دورًا هامًا في تشكيل النظرة إلى النساء ذوات الإعاقة ولا يزال المجتمع ينظر إلى الإعاقة على أنها دليل نقص أو ضعف مما يعزز أنماط سلوكية سلبية تجاه ذوات الإعاقة تصل إلى حد الوصم الاجتماعي.
٢- يرتبط اضطهاد النساء ذوات الإعاقة بالمضمون الثقافي والاجتماعي للجسد وعليه فإن الإعاقة لا تحمل دلالة بيولوجية بل تمثل مركب اجتماعي ثقافي يقوم على أسس بيولوجية مثلها مثل الجندر وينطبق ذلك على الذكور ذوي الإعاقة أيضًا.
٣- تتحدد درجة التفاعل الاجتماعي مع ذوات الإعاقة من خلال نوع الإعاقة ودرجتها ويحمل المجتمع اتجاهات إيجابية أكثر تجاه الأشخاص اللاتي أصيبن بإعاقة نتيجة لحادث مفاجئ «اكتساب الإعاقة»، بينما يحظى ذوات الإعاقة منذ الولادة بتقدير أقل.
٤- أظهرت الدراسة أن أصحاب الإعاقات المرئية هم الأكثر حظًّا بالقبول والرعاية من أفراد المجتمع كأصحاب الإعاقة الحركية أو البصرية عنهم من أصحاب الإعاقات اللامرئية التي لا تظهر سوى بالتفاعل المباشر مثل أصحاب الإعاقات الذهنية.

٥- لا يزال المجتمع يقوم بممارسة تمييزية ضد المرأة ذات الإعاقة أكثر عنفًا من تلك التي يمارسوها تجاه الرجل ذو الإعاقة لأسباب ثقافية تطبق المثل القائل «الرجل مايعبهوش إلا جيبه».
٦- تؤثر الأصول السكانية والخلفيات الثقافية في تقبل أولياء الأمور لذوي الإعاقات فأصحاب الأصول الريفية هم الأكثر تقبلًا لوجود أطفال ذوي إعاقة يحتاجون لرعاية خاصة إلا أن الأساليب الإيجابية في توجيههم والتعامل مع إعاقتهم تتمثل بشكل أفضل لدى أصحاب الأصول الحضرية وذلك لارتفاع نسبة التعليم في الحضر أكثر من الريف بالإضافة لوجود العديد من المراكز والخدمات لخدمة المعاقين في المناطق الحضرية عنها في المناطق الريفية.
٧- قد تتسبب قيم الجمال في المجتمع من حرمان الفتيات ذوات الإعاقة من المعايير المرتبطة بالأنوثة والامتيازات التابعة بها.
٨- لا يزال هناك حاجة لوجود خدمات موجهة خصيصا للنساء ذوات الإعاقة.
٩- هناك حاجة ماسة لتوعية المؤسسات المهنية و الخدمية بسياسات الجندر وأساليب تطبيقها للقضاء على التمييز ضد المرأة ذات الإعاقة بوجه خاص إذ أن السياسات الداعمة تحتاج إلى عدالة ووعي بساليب التطبيق لا يختلط بالممارسات و القناعات الشخصية لأصحاب القرار.
١٠- لا تزال هناك فجوة على مستوى التشريع والتطبيق تحتاج إلى مراقبة ومتابعة الجهات التنفيذية لتطبيق السياسات الداعمة للمرأة ذات الإعاقة.

واستطاعت الباحثة من خلال الدراسة الميدانية التوصل إلى نتائج أكثر تحديدا تجيب عن تساؤلات الدراسة وتحقق أهدافها

(١) الهدف الأول

هناك مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية التي تعمل على التهميش الجندري والتمييز ضد المرأة ذات الإعاقة أهمها العادات والتقاليد التي تمثل إرثًا ثقافيًا له صفة الإلزام.وتساهم المرأة نفسها في ترسيخ الثقافة الذكورية وإعادة إنتاجها خلال عملية التنشئة الاجتماعية (متمثلة في أمهات ذوات الإعاقة) حيث تكون الأم هي المسئولة عن تشكيل الهوية الجندرية للفتاة ذات الإعاقة داخل الأسرة.

(٢) الهدف الثاني

أظهرت الدراسة مدى ملائمة سياسات الجندر في إدماج المرأة وبخاصة المرأة ذات الإعاقة بشكل فعال في المناشط المجتمعية وعمليات التنمية من خلال استخدامه كأداة تحليلية هامة لفهم الواقع الاجتماعي والثقافي لتحديد الفجوات الجندرية على مستوى الدعم والخدمات المتاحة للمرأة المعاقة. كما أن استخدام الجندر كآلية عمل في وضع الاستراتيجيات التنموية يساعد على تحسين هذه الاستراتيجيات وأخذ احتياجات المرأة ذات الإعاقة بعين الاعتبار وتفعيل دورها.

(٣) الهدف الثالث

هناك العديد من الإجراءات الوطنية التي يتم تفعيلها لمواجهة التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تقف عائقًا أمام تمكين المرأة ذات الإعاقة وتخليصها من الإقصاء والتهميش.

(٤) الهدف الرابع

تظهر الجدوى التطبيقية للدراسة من خلال التحقق من مؤشرات تمكين المرأة ذات الإعاقة على المستويين الاجتماعي والثقافي مما يساعد على اقتراح برامج لتغيير المواقف السلبية تجاهها ودعم السياسات التي تأخذ

احتياجات المرأة ذات الإعاقة بعين الاعتبار بالإضافة للمشاركة في تطوير البرامج القائمة بالفعل وتوفير البيانات والمعلومات والأدوات المنهجية لتحقيق الاستفادة المثلى من الاستراتيجيات الوطنية لرعاية ودعم الفئات الأكثر احتياجًا كالمرأة ذات الإعاقة، ومن خلال أيضًا وضع توصيات قابلة للتنفيذ.

التوصيات:

١- تفعيل القوانين والسياسات التي تدعم تمكين المرأة ذات الإعاقة ووضع جزاءات صارمة على من يخل بهذه القوانين.
٢- الاهتمام بالبرامج التوعوية حول التحديات التي تواجه المرأة ذات الإعاقة ودور المجتمع في التغلب عليها من خلال أذرع الدولة المختلفة ومنها الإعلام.
٣- توجيه المجتمع المدني للاهتمام بقضايا المرأة ذات الإعاقة.
٤- توجيه صانعي الاستراتيجيات التنموية بضرورة إدماج سياسات الجندر التي تأخذ احتياجات المرأة بعين الاعتبار لتحقيق الاستدامة والشمولية في عمليات التنمية مع الاهتمام بشكل خاص باحتياجات المرأة ذات الإعاقة في مجالات الصحة والتعليم والعمل.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية:

١- أحمد سعيد عزت عامر (٢٠٢١).مناهضة التميز بسبب الإعاقة: بين التشريع والمأمول. نحو إدماج ذوي الإعاقة في التنمية المستدامة، ط٢ ،مصر، دار الكتب والوثائق القومية.

٢- آذار عباس عبد اللطيف (٢٠١٨).مفهوم الذات لدى عينة من النساء العاملات المعوقات حركيًّا في ضوء بعض المتغيرات، دمشق، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، مجلد ١٦، العدد ١.

٣- إرادة الجبوري (٢٠١٠).مفهوم الصورة الذهنية في العلاقات العامة، جامعة بغداد، كلية الإعلام، مجلة الباحث الإعلامي، مجلد ٢٠١٠، العدد ٩، ١٠.

٤- بولاند نوفل (٢٠١٥).الجندر، منشورات المجلة التربوية، لبنان، المركز التربوي للبحوث والإنماء.

٥- ذيب بن تريحيب الجبرين المطيري (٢٠٢١).الصورة الذهنية لدى طلبة جامعة القصيم: نحو دراسة الصم الأكاديمية، أسيوط، مجلة كلية التربية جامعة أسيوط، مجلد ٣٧، العدد ٧.

٦- رند الهنداوي (٢٠٠٧).النوع الاجتماعي والجندر، ج٢، وزارة التربية والتعليم، إدارة التخطيط والبحث التربوي.

٧- زينب محمود شقير (٢٠١٩).التوجه نحو الحياة للمرأة المعاقة بصريًّا: مؤشر لمعوقات التمكين النفسي والاجتماعي، مصر، مجلة التربية الخاصة والتأهيل، مجلد ٩، العدد ٣٢، الجزء (١).

٨- سعودي محمد حسن (٢٠١٢).مجلة الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد ٣٣ ،مصر ،جامعة حلوان.

٩- سوزان موللر أوكين، إمام محمد عبد الفتاح إمام (ترجمة) (٢٠٠٢).النساء في الفكر السياسي الغربي، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.

١٠- صالح سليمان (٢٠١٣).النظرية النسوية ودراسة التفاوت الاجتماعي، المجلة الاجتماعية القومية، مجلد (٥٠)، العدد (٣).

١١- عاطف عضيبات، روان فضايل بهو (تحرير)، عبد الله الشناق (ترجمة) (٢٠٠٤).النوع الاجتماعي والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، عمان، المركز الإقليمي للأمن الإنساني في المعهد الدبلوماسي الأردني.

١٢- عصمت محمد حوسو (٢٠٠٧).دور المناهج في تمكين المرأة، عدن، مجلة النوع الاجتماعي والتنمية، مركز المرأة للبحوث والتدريب.

١٣- فاروق أحمد مصطفى، محمد عباس إبراهيم (٢٠١٧).النظريات المستخدمة في الأنثروبولوجيا الثقافية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

١٤- فاروق عبده (٢٠٠٨).الجندر غزو ثقافي: مواجهة تربوية من منظور إسلامي، ط١، القاهرة، عالم الكتب.

١٥- محمد حميد بخاري (٢٠٠٨).دليل مقاربة النوع والتنمية،المغرب، المؤسسة المغربية لتنمية المرأة، أكادير.

١٦- محمد سلمان (٢٠١٩).الصورة النمطية وأثرها في فقدان الهوية الوطنية وسبل التخلص منها، العراق، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مجلد ٢٦، العدد ٧.

١٧- محمد عباس إبراهيم (٢٠٠٨).التنمية والعشوائيات الحضرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

١٨- محمد عباس إبراهيم (٢٠١٦).الأنثروبولوجيا الحضرية: موجهات وقضايا، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
١٩- مصطفى حدية، محمد الشيخ (ترجمة) (١٩٩٦).التنشئة الاجتماعية والهوية: دراسة نفسية اجتماعية للطفل القروي المتدرس، الرباط ،منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.
٢٠- منى مصطفى الزاكي محمد (٢٠١٢).أساليب المعاملة الوالديه كما يدركها الطفل المعاق وعلاقتها بسلوكه الاستقلالي، مصر،مجلة بحوث التربية النوعية جامعة المنصورة، العدد ٢٥.

ثانيًا: التقارير

- مسح نفذه المجلس القومي للمرأة بالشراكة مع الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء بدعم من منظمات الأمم المتحدة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للإسكان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- تقرير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.
- دستور مصر ٢٠١٤ المعدل.
- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.
- المجلس القومي للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠٢٠).
- الإعاقة والتنمية (٢٠١٨) تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة لأجلهم ومعهم، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية، الأمم المتحدة.
- اليونيسيف (٢٠٢٠)، النموذج المتكامل للدعم الاجتماعي والاقتصادي والتمكين.

ثالثًا: المراجع الأجنبية:

1- C. Herrman, Anne(ed), J. Stewart, Abigait (2021).Theorizing feminism: parallel, Trends in the humanities and Social Science, 2nd (ed), USA, West view press.
2- Davis, Lennard j (ed) (2017).Disability Studies reader, 5th (ed), New York, Rout Ledge.
3- Gender analysis-principle and elements: Gender Toolbox (2015). Stockholm, Sida, Swedish international development Cooperation agency.
4- Ghosh, Saikat, Chakraborty, Lahari, Basu, Kaushik (2002). intersectional discrimination against women and girls with disabilities in educational opportunities in India: World development perspectives,vol (26), India, ELSEVIER, Science direct Journals 2 Books.
5- Kalmer, Wendy K., Bart Kowski (2005).Feminist Theory: A reader, 2nd (ed), New York, Graw H, 11.
6- Oakly, Ann (1972).Sex, Gender and Society, London, Rout Ledge.
7- Rajni (2020).Gender and disability: Dual Marginalization, vol (27), Issue (3), India, Sage journals.

8- T. Schaefer, Richarel (2003).Sociology, 8th (ed), New York, MVGraw Hill.
9- Taminian,Lucine ,(1990).Women in Arab Society: Work Patterns and Gender relation in Egypt, Jordan and Sudan,Unisco

رابعًا: المراجع الإلكترونية

1. Granjon, Marine, Rohmer, Odile and others (2023), Disability Stereotyping in Shaped by Stigma Characteristics, Sage
Online: Journals. Sagepub -com/doi/pdf/10.1177/13684302231208534

٢. سعيد بن محمد آل رشود (٢٠١٧)، العوامل النفسية المرتبطة بالوصم الاجتماعي: دراسة ميدانية في مؤسسات الرعاية الاجتماعية.
Onlin: ins. journals ekb.eg

٣. Convention on The Rights of Persons with disabilities (2007). United Nations.
Un.org/disabilities/documents/Cop/9/Rt3/CAPD_CSP_2016_4_16o3540A.pdf

٤. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، الأمم المتحدة.
Un.org/womenwatch/daw/cedaw/Text/0360793A.pdf

٥. الوصم الاجتماعي ما الذي تحتاج معرفته (٥ يوليو ٢٠٢٠). اليونسكو
Unicef.org/Sudan/ar/قصص/الوصم- الاجتماعي – ما- الذي – تحتاج – معرفته

٦.الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة:رؤية مصر ٢٠٣٠،مصر،وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
mped.gov.eg/Dynamicpage?id=115
٧.قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨
manshurat.org/node/25895

المراجع العربية التي تمت ترجمتها إلى الأجنبية:

1. Ahmed Saeed Ezzat Amer (2021)."Combating Discrimination Due to Disability: Between Legislation and Aspiration. Towards the Inclusion of Persons with Disabilities in Sustainable Development," 2nd Edition, National Library and Archives.
2. Athar Abbas Abdul Latif (2018)."Self-concept Among a Sample of Working Women with Physical Disabilities in Light of Some Variables," Damascus,

Journal of the Association of Arab Universities for Education and Psychology, Vol. 16, No. 1.

3. Irada Al-Jubouri (2010)."The Concept of Mental Image in Public Relations," University of Baghdad, College of Media, Al-Bahith Al-I'lami Journal, 2010, Issues 9, 10.
4. Bouland Noufal (2015)."Gender," Educational Magazine Publications, Lebanon, Center for Educational Research and Development.
5. Dheeb bin Traheeb Al-Jabreen Al-Mutairi (2021), "The Mental Image Among Qassim University Students: Towards a Study of the Deaf Academic Community," Journal of the Faculty of Education, Assiut University, Vol. 37, No. 7.
6. Rand Al-Hindawi (2007)."Gender and Gender Roles," Part 2, Ministry of Education, Department of Educational Planning and Research.
7. Zeinab Mahmoud Shuqair (2019)."Life Orientation of Visually Impaired Women: An Indicator of Psychological and Social Empowerment Obstacles," Egypt, Journal of Special Education and Rehabilitation, Vol. 9, No. 32, Part (1).
8. Saoudi Mohamed Hassan (2012)."Helwan University," Journal of Social Work and Human Sciences, No. 33.
9. Susan Moller Okin, Imam Mohamed Abdel Fattah Imam (translator) (2002)."Women in Western Political Thought," Cairo, Supreme Council of Culture.
10. Saleh Suleiman (2013)."Feminist Theory and the Study of Social Inequality," National Social Journal, Vol. (50), No. (3).
11. Atef Udeibat, Rawan Fadail Behou (editors), Abdullah Al-Shanaq (translator) (2004)."Gender and Democratic Transformation in the Arab Region," Amman, Regional Center for Human Security at the Jordanian Diplomatic Institute.
12. Ismat Mohamed Housso (2007)."The Role of Curricula in Women's Empowerment," Aden, Gender and Development Journal, Center for Women's Research and Training.
13. Farouk Ahmed Mustafa, Mohamed Abbas Ibrahim (2017)."Theories Used in Cultural Anthropology," Alexandria, University Knowledge House.
14. Farouk Abdo (2008)."Gender as Cultural Invasion: Educational Confrontation from an Islamic Perspective," 1st Edition, Cairo, Alam Al-Kutub.

15. Mohamed Hamid Bukhari (2008)."Guide to Gender and Development Approach," Moroccan Women's Development Foundation, Agadir.
16. Mohamed Salman (2019)."Stereotypes and Their Impact on the Loss of National Identity and Ways to Overcome Them," Iraq, Tikrit University Journal for Humanities, Vol. 26, No. 7.
17. Mohamed Abbas Ibrahim (2008)."Development and Urban Slums," Alexandria, University Knowledge House.
18. Mohamed Abbas Ibrahim (2016)."Urban Anthropology: Directions and Issues," Alexandria, University Knowledge House.
19. Mustafa Hadiya, Mohamed Sheikh (translator) (1996)."Socialization and Identity: A Socio-Psychological Study of the Rural Child in School," Rabat, Publications of the Faculty of Arts and Humanities.
20. Mona Mustafa Zaki Mohamed (2012)."Parenting Styles as Perceived by the Disabled Child and Their Relationship to Independent Behavior," Journal of Specific Education Research,Eygpt Mansoura Uni